

## التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لوزير المالية

يونيو 2016

### ملخص تنفيذي

تناول تقرير هذا الشهر عدة موضوعات غطت التطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية. محليا شهد معدل صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي تراجعا طفيفا خلال شهر يونيو حيث وصل بحلول نهاية الشهر إلى 301.75 فلساً، أي بنسبة انخفاض بلغت 0.1%، مقارنةً مع بداية الشهر اذ بلغت قيمته حينذاك 302.2 فلساً، وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو 302.2 فلساً، بينما كان المستوى الأدنى عند 300.8 فلساً.

سجل سعر صرف اليورو تراجعا نسبيا مقابل الدينار الكويتي خلال شهر يونيو ليصل إلى 334.9 فلساً بنسبة انخفاض 0.6%، مقارنةً مع بداية الشهر حيث بلغت قيمته 336.1 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال الشهر هو 336.1 فلس، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان 333.3 فلساً.

أما بالنسبة للإسترليني فقد هوى سعر صرف الجنيه مقابل الدينار الكويتي والعملات الأخرى بعد ظهور نتيجة الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، ووصل الإسترليني إلى 404.6 فلساً بنسبة انخفاض 8.2% مقارنةً مع مستواه في بداية الشهر، حيث بلغت قيمته 437.8 فلساً، وكان أعلى مستوى وصل إليه الجنيه الإسترليني خلال الشهر هو 443.1 فلس، أما أدنى مستوى له خلال ذات الفترة فكان 401.8 فلساً.

أصدر بنك الكويت المركزي في يونيو سندات وأدوات تورق بقيمة 240 مليون دينار لمدة ثلاثة أشهر بفائدة 1% تستحق في 6 سبتمبر المقبل، وبلغت تغطية البنوك لهذا الإصدار نحو 960 مليون دينار، أي نحو أربعة أضعاف، ويهدف الإصدار الى تنظيم السيولة لدى وحدات القطاع المصرفي وقد أكدت الجهات المعنية أن هذه سندات بنك مركزي وليست من أدوات الدين العام. كما تم إصدار سندات خزينة اضافية تستحق في يونيو 2017 بقيمة بلغت 100 مليون دينار وبفائدة 1.25%.

بالنسبة للتطورات في سوق الكويت للأوراق المالية فقد اتسمت تداولات شهر رمضان المبارك بنوع من الخمول الذي عادة ما يصاحب هذا الشهر، حيث تراجعت السيولة لتصل إلى مستوى 5.8 مليون دينار بعد تقليص ساعات التداول بنسبة 25 في المئة، على الرغم من قيام شركة بورصة الكويت بزيادة وقت التداول الرمضاني بحدود 30 دقيقة بهدف زيادة نشاط السوق.

وسجل المؤشر السعري في سوق الكويت للأوراق المالية ركوداً خلال شهر يونيو عند 5374.78 نقطة، بينما انخفض المؤشر الوزني بنسبة 0.6% إلى 352.8 نقطة، وانخفض مؤشر كويت 15 بنسبة 1.1% إلى 811.69 نقطة.

استقر الرقم القياسي لأسعار المستهلك عند 140.6 في شهر مايو 2016 (الرقم القياسي لسنة الأساس وهي 2007 = 100) أي عند نفس مستواه لشهر أبريل، نظراً لارتفاع كلا من الرقم القياسي لأسعار خدمات الصحة وأسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0.15%، بينما انخفض الرقم القياسي لأسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة 0.20%. في حين استقر معدل تضخم مجموعة السجائر والتبغ، ومجموعة الكساء وملبوسات القدم ومجموعة خدمات المسكن ومجموعة المفروشات المنزلية ومجموعة النقل ومجموعة الاتصالات ومجموعة الترفيه والثقافية، ومجموعة التعليم، ومجموعة المطاعم والفنادق، عند المستوى الذي كان عليه في شهر أبريل 2016، أما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع في مايو 2016 بنسبة 2.78%.

إقليمياً أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً عن الاستثمار والنمو في العالم العربي عرض في الاجتماع السنوي لوزراء المالية العرب في المنامة بعنوان IMF, Investment and Growth in the Arab World: A Scope Notes. والذي أشار إلى أن العالم العربي شهد تحسناً في السياسات والبيئة الدولية، انعكست على رفع معدلات الاستثمار الكلي بها، وبالنسبة للاستثمار الخاص فقد أشار التقرير إلى أنه يعتبر أقل، عموماً، من مجموعة البلدان الناشئة والنامية، وقد عكست معدلات النمو في الاستثمار المنخفضة في البلدان العربية حالة من عدم التأكد حول البيئة المؤسسية غير الداعمة والمشجعة للاستثمار. كذلك كانت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة حتى بداية فترة الانتعاش النفطي مقارنة بمجموعة البلدان الناشئة والبلدان النامية. بينما تتفاوت الاستثمارات العامة بين بلدان مجلس التعاون وبقية البلدان العربية. ففي الوقت الذي ساهمت فيه هذه الاستثمارات بدور واضح في قطاع البنية الأساسية، لازالت البلدان العربية الأخرى بحاجة لتسريع هذا الاستثمار فيها. كذلك تتواضع الاستثمارات في مجال التعليم والصحة.

بالنسبة لتأثير الاستثمار على النمو فيبدو أن هذا التأثير أقل فعالية في الدول العربية مقارنة بالبلدان الناشئة والنامية، وبشكل عام تواجه الدول العربية عدد من التحديات في مجال الاستثمار والنمو وأن تعزيز وتقوية دور الاستثمار في النمو وتوفير فرص العمل يبقى هدفاً ذو أولوية عند متخذي القرارات في البلدان العربية خلال السنوات القادمة. أما أهم أولويات الإصلاح والسياسة الاقتصادية في هذه الدول فتتمثل في تشجيع الاستثمار الخاص، والاستفادة القصوى من الاستثمار العام.

من جانب آخر أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً حول السياسات الاقتصادية التحوطية والاستقرار المالي في الدول العربية، والذي أكد على أهمية توفير إطار مؤسسي يضمن التنسيق بين كافة الجهات ذات العلاقة. مع أهمية تحييد هيئة السياسات الاقتصادية التحوطية عن التأثيرات السياسية. كما أن الإطار العام لهذه السياسات يستلزم مراقبة المخاطر المنتظمة، وأن تراقب الجهة المعنية بهذه السياسات الاختلالات المالية، والأنشطة المالية الدورية زمنياً. وقد أشار التقرير إلى أن البنوك المركزية بدول المجلس تستخدم العديد من سياسات التحوط الكلية وذلك بهدف التخفيض من آثار انكشافات أسواق العقار، والقروض الخاصة ومحاولة السيطرة عليها. ومن الأدوات المستخدمة (والتي جاءت في الأغلب لاحقاً في فترات الرواج بعض الأزمات المالية عام 2008) متطلبات السيولة للبنوك، وقواعد بازل III، وسقوف الاقتراض الخاصة، ونسب القروض/ الودائع، وقيود على انكشاف سوق العقارات.

عالمياً استعرض التقرير تطورات سوق النفط العالمي حيث سجل سعر النفط الخام وفق برميل القياس العالمي – مزيج خامات برنت، في سوق التعاملات الفورية ارتفاعاً ضئيلاً خلال شهر يونيو 2016 بلغت نسبته 0.613%، وذلك بعد تقلبات شديدة، وكان هذا السعر قد سجل في مايو ارتفاعاً كبيراً بلغت نسبته 8.2% بفضل تعطل الإنتاج في نيجيريا وكندا واستمرار انخفاضه في الولايات المتحدة. وكان أعلى سعر لبرميل برنت قد سجل خلال شهر يونيو هو 51.55 دولار وذلك بتاريخ الأربعاء 8 يونيو، أما أدنى سعر فكان 47.07 دولاراً بتاريخ الاثنين 27 يونيو حيث فقدت الأسعار زخمها بعد أن انتهى الاستفتاء الشعبي البريطاني لصالح خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبلغ سعر اقفال برميل برنت في السوق الفورية في أول أيام الشهر 48.94 دولاراً، بينما أقفل في آخر يوم في الشهر عند 48.64 دولاراً.

من جانب آخر فقد ذكرت أوبك في تقريرها عن شهر يونيو الذي نشرته الاثنين 13 يونيو، أنها تتوقع أن تصبح سوق النفط العالمية أكثر توازناً في النصف الثاني من هذا العام، في الوقت الذي يساعد فيه تعطل بعض الإنتاج في نيجيريا وكندا على تقليص تخمة المعروض. وقالت أوبك إن إنتاجها هبط بواقع 100 ألف برميل يومياً إلى 32.36 مليون برميل يومياً في مايو الماضي بسبب الأعطال القسرية في إنتاج نيجيريا. كما أبقت أوبك على توقعاتها بطلب موسمي أعلى على نفطها في النصف الثاني من العام، تزامناً مع تراجع الإمدادات من خارج المنظمة.

من جانب آخر أبقت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها حول عودة التوازن إلى سوق النفط في 2016، وذلك بعد سلسلة حالات التوقف المفاجئة للإنتاج الخام، لكنها قالت إن من المتوقع أيضاً أن يتجدد الفائض بالسوق في النصف الأول من 2017. ورجحت الوكالة في تقريرها الشهري الذي نشرته في 14 يونيو أن يستقر نمو الطلب على النفط في عام 2017 عند نحو

1.3 مليون برميل يوميا، وهو نفس مستوى تقديراتها لنموه في العام الحالي. وعلى صعيد المعروض، قالت وكالة الطاقة الدولية إن الإنتاج العالمي للنفط هبط 590 ألف برميل يوميا على أساس سنوي إلى 95.4 مليون برميل يوميا في مايو الماضي، وهو أول انخفاض كبير منذ بداية 2013، حيث أدت تخفيضات الإنفاق وحالات التوقف إلى خفض إنتاج الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك بمقدار 1.3 مليون برميل يوميا. وفتت الوكالة إلى أن "إيران أصبحت المصدر الأسرع لنمو معروض أوبك هذا العام بزيادة سنوية من المتوقع أن تبلغ حوالي 700 ألف برميل يوميا.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية في أوروبا، فقد ارتفعت تقديرات معدل النمو في منطقة اليورو عن الربع الأول 2016 إلى 0.6%، وبنسبة 0.5% في منطقة الاتحاد الأوروبي، بالمقارنة مع الربع الرابع في العام الماضي، والذي أسفر عن تحقيق منطقة اليورو لمعدل نمو 0.4% ومنطقة الاتحاد الأوروبي لمعدل نمو 0.5%. وبالمقارنة مع ذات الربع في العام الماضي، فإن معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي (معدل موسميا) ارتفع بنسبة 1.7% في منطقة اليورو، وبنسبة 1.8% في الاتحاد الأوروبي. مقارنة بمعدل نمو سنوي 1.7% و 5% في الربع السابق على التوالي.

كما شهد الربع الأول من عام 2016 ارتفاع معدلات التوظيف بنسبة 0.3% في كل من منطقة اليورو والاتحاد الأوروبي، وبالمقارنة مع الربع الرابع فقد تزايدت معدلات التوظيف بنسبة 0.3% و 0.4% على التوالي. أما على أساس سنوي، وبالمقارنة مع الربع الأول في 2015، فقد ارتفع معدل التوظيف بنسبة 1.4% في المنطقتين.

بالنسبة لتطورات معدل التضخم فقد ارتفع معدل التضخم في منطقة اليورو من -0.2% في شهر إبريل إلى -0.1% في شهر مايو. كذلك ارتفع معدل التضخم في الاتحاد الأوروبي بنفس المعدل خلال شهر مايو. ومع ذلك فما زالت معدلات التضخم في النطاق السالب على الرغم من سياسات التيسير النقدي التي يتبناها البنك المركزي الأوروبي منذ فترة، وهو ما يعقد من أوضاع النمو في هذه الدول.

أما عن تطورات معدل البطالة فقد انخفض معدل البطالة في منطقة اليورو إلى 10.1% في مايو 2016، وذلك مقارنة بمعدل 10.2% في شهر إبريل 2016. وبالمقارنة مع شهر مايو 2016، فقد كان معدل البطالة في المنطقة 11%. ويعد هذا المعدل للبطالة أقل المعدلات المسجلة في منطقة اليورو منذ يوليو 2011. من جانب آخر فقد انخفض معدل البطالة في منطقة الاتحاد الأوروبي في شهر مايو 2016 إلى 8.6%، وذلك مقارنة بمعدل 8.7% في شهر إبريل 2016.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين في شهر مايو 0.2%، ويعد هذا تراجعاً لمعدل التضخم الذي بلغ في شهر أبريل 0.4%. حيث تراجع الرقم القياسي لأسعار الغذاء في مايو، وتزايد الرقم القياسي لأسعار الطاقة، في الوقت الذي تزايد أيضاً الرقم القياسي لأسعار جميع المجموعات السلعية عدا الطاقة والغذاء، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع الرقم القياسي للأسعار.

بالنسبة لتطورات معدل النمو، فقد كشفت المراجعة النهائية لمعدل النمو في الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول 2016 عن ارتفاع معدل النمو إلى 1.1%، وذلك مقارنة بمعدل نمو 1.4% في الربع الرابع من 2015. ويقوم هذا التقدير على قاعدة بيانات أكثر شمولية من التقديرات السابقة لمعدل النمو، وكانت المراجعة الثانية قد كشفت عن تحقيق الاقتصاد الأمريكي لمعدل نمو 0.8%، وذلك مقارنة بالتقديرات الأولية التي وضعت معدل النمو عند 0.5%.

أما بالنسبة لتطورات سوق العمل فقد تمكن سوق العمل من إضافة 287 ألف فرصة عمل في شهر يونيو، وهو تطور هام مقارنة بشهر مايو، حيث أضاف سوق العمل الأمريكي 37 ألف فرصة عمل فقط. وفقاً لآخر إصدارات مكتب إحصاءات العمل الأمريكي. وقد تم فتح هذه الفرص في قطاع الترفيه والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية والأنشطة المالية، وقطاعات المعلومات. غير أن معدل البطالة قد ارتفع بنسبة 0.2% إلى 4.9% بعد أن كان 4.7% في مايو 2016.

بالنسبة للتطورات الاقتصادية في الصين، فقد حققت الصين أبطأ معدل للنمو منذ الأزمة المالية العالمية، حيث بلغ معدل النمو في الاقتصاد الصيني 6.7% في الربع الثاني من 2016، وذلك مقارنة بذات الفترة في السنة الماضية، وهو معدل أفضل بصورة هامشية من المعدل الذي كان متوقعا والذي يساوي 6.6% وفقاً لمجموعة من الاقتصاديين. بالرغم من تراجع معدلات النمو المحققة في الفترة الأخيرة في الصين، فما زالت من أفضل اقتصادات العالم أداء من حيث معدلات النمو. ويعود هذا التراجع في النمو إلى جهود السلطات الصينية لتخفيف اعتماد الدولة على قطاع التصنيع، ومن ثم التصدير للخارج، في مقابل محاولات تعزيز قطاع الخدمات، في إطار سياساتها للتحويل من الاعتماد على الخارج إلى التوجه نحو الداخل.

